

أمر رقم ١٣٧١

أمر بشأن تعديل قانون المالكين والمستأجرين

عملاً بالملاحية المخولة لي بصفتي قائد قوات جيش الدفاع الإمبراشيلي في المنطقة وبما أنني أعتمد أن هذا الأمر مطلوب لرفاهة سكان المنطقة،
أنتهي أمر بهذا ما يلي:-

تعريف

١. في هذا الأمر،
"القانون" - قانون المالكين والمستأجرين، رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣.

تعديل المادة ٢. في المادة ٣ من القانون -
٣ من القانون

(١) بدل تعريف "المالك" يأتيها "المالك" - صاحب حق التصرف في الموتر (بالفتح) أو الذي يملك أكثر من نصف حق الملكية في العقار، أو صاحب حق إدارة العقار أو أي شخص تنقل إليه ملكية العقار.

(٢) بدل تعريف "المستأجر" يأتيها -
"المستأجر" - صاحب حق الإيجار بالملك.

(٣) في نهاية تعريف "بدل الإيجار" يأتيها -
"ويشمل الزيادة طبقاً للمواد ١٥ لغاية ٥٥ من هذا القانون.

(٤) بعد تعريف بدل الإيجار يأتيها -
"بدل الإيجار الإجمالي - بدل الإيجار الذي حدد في عقد الإيجار بين المالك والمستأجر، أو بدل الإيجار الذي حدد من قبل لجنة الإيجارات طبقاً لقانون المالكين والمستأجرين السابق بموجب دعوى قدمت قبل بدء سريان هذا القانون.
"يوم التعديل" - "٢٥ آذار ب ٥٧٤٩ (١ نيسان ١٩٨٩).

إضافة المواد ٣. بعد المادة ٥ من القانون يأتيها -
٥٥ - ٥٥

(٥) ٥٥ يحق للمالك أن يطلب من المستأجر الذي تصرف بالملك من يوم ٣١ كانون أول ١٩٧٥ واستمر بتصرفه به يوم سريان الأمر زيادة البدل، زياده على بدل الإيجار الإجمالي حسب النسب المتزايدة الآتية:-

(١) المستأجر الذي تصرف بالملك في يوم ٣١ كانون أول ١٩٥٤، تكون الزيادة بنسبة ٣٠% عن كل سنة إيجار أو جزء منها، التي كانت قبل يوم ١ كانون ثاني ١٩٥٥.